مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: عرض مقال (لعبة تركيا ومصر الكبرى في الشرق الاوسط ساحتي النفوذ الاقليمي تتواجهان) للكاتبين سونر كاجابتاي، مارك سيفرز
اسم الكاتب: سميرة ابراهيم عبدالرحمن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7100
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ترجمة

لعبة تركيا ومصر الكبرى في الشرق الأوسط

ساحتي النفوذ الاقليمي تتواجهان*

ســــــــونر كاجابتـــــــاي**
مارك سيفرز***

سميرة ابراهيم عبدالرحمن*

طرحت الفوضى الحاصلة في الشرق الأوسط الكثير من العلاقات على بساط الاختبار، وأحد هذه العلاقات هي العلاقة بين مصر وتركيا. فبعد مدة وجيزة من سقوط حسين مبارك في

---

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

* المقال منشور على موقع مجلة الفورين آفيرز (Foreign Affairs) على الانترنت في ٨ اذار/مارس ٢٠١٥.

** سونر كاجابتاي هو زميل (باير فاميلي)(Beyer Family) ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن. ومؤلف ((كتاب صعود تركيا: أول قوة مسلمة في القرن الحادي والعشرين)). عدته ((جمعية السياسة الخارجية)) واحداً من أهم عشرة كتب للعام ٢٠١٤.

- صدر الكتاب باللغة الانكليزية عن دار النشر (پوتوماك بوكس). (المترجمة)
- تولى سونر كاجابتاي منصب مدير برنامج الأبحاث التركية بمعهد واشنطن. وقد كتب الدكتور كاجابتاي الكثير من المؤلفات حول العلاقات التركية الأميركية والسياسة المحلية التركية والقومية التركية، وله منشورات في الدوريات العلمية ووسائل الإعلام المطبوعة الدولية الرئيسة. وبوصف الدكتور كاجابتاي مؤرخاً من خلال التدريب الذي حصل عليه، فقد قام بتدريس برامج تعليمية في جامعات يآل وبرنستون وجورجتاون، كما حصل على الكثير من المناصب الشرفية والمنح، وهو يعمل حالياً رئيساً لبرنامج الدراسات المتقدمة حول تركيا بمعهد الخدمة الخارجية بوزارة الخارجية الأميركية. (المترجمة نقلاً عن سيرته المنشورة على موقع معهد واشنطن الأميركي)

*** مارك سيفرز : دبلوماسي مقيم في معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، شغل سابقاً منصب نائب رئيس البعثة الدبلوماسية للسفارة الاميركية في القاهرة.

- مارك سيفرز هو عضو بارز بالخدمة الخارجية الأميركية، برتبة وزير/ مستشار، وأول دبلوماسي مقيم في معهد واشنطن. فهو مستشار سياسي سابق في السفارة الأميركية في بغداد، العراق. وتولى مهام القائم بأعمال السفارة الأميركية بالقاهرة ، مصر في ٢٠١٤/١/٢١. (المترجمة)

العام ٢٠١١، باتت تركيا أحد الداعمين الاقليميين الرئيسين لمصر. وحينما تمت الاطاحة بالرئيس الجديد مُحَمَّد مرسي في العام ٢٠١٣، ما لبثت ان غيرت تركيا من مسار نهجها مع مصر. فمع تولي الفريق أول عبد الفتاح السيسي للسلطة في مصر سرعان ما اصبحت تركيا أحد خصوم البلد الرئيسين في المشرق العربي.

ففي آب/ اغسطس ٢٠١٣، طلبت تركيا من مجلس الامن في الأمم المتحدة فرض عقوبات على السيسي. وفي العام التالي راحت تعارض مصر صراحة ترشح تركيا للحصول على مقعد في مجلس الامن. كما قال الرئيس التركي رجب طيب اردوغان لقناة الجزيرة ان حكومته " لا تقبل نظام السيسي الذي قام بانقلاب عسكري." كما اطلق على السيسي صفة "الطاغية غير الشرعي".

وتدهورت الامور كثيراً بين مصر وتركيا في اعقاب قرار مصر شن ضربات جوية ضد أهداف الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في مدينة درنة الليبية في ١٦ شباط / فبراير(٢٠١٥). ودعمت الحكومة الليبية المعترف بها دولياً والجيش هذه الخطوة، إلا ان الفصائل الإسلامية، التي احتلت طرابلس تحت مسمى المؤتمر الوطني العام الجديد(NGNG) كانت معارضة لقرار مصر بشدة. ومنحت تركيا للمؤتمر الوطني العام الجديد دعماً دبلوماسياً برفضها الاعتراف بالحكومة الليبية الرسمية. من جانبها، دانت انقرة الضربات الجوية بقولها ان "هذه الضربات تعمق المشاكل القائمة في ليبيا ومناخ الصراع وتقضي على الجهود الرامية لحل الأزمة بالوسائل السلمية." ومثلما لم تعبر الولايات المتحدة عن موافقتها على هذه الضربات لم تنتقدها أيضاً.

على المدى القريب، يبدو، من المرجح، ان التنافس بين مصر وتركيا سيفاقم من الحرب الأهلية الليبية. علاوة على ذلك، فانه يمكن ان يرمي المنطقة برمتها في اتون حالة أسوء من الفوضى.

مرارة الاصدقاء الاعداء

ان مصر وتركيا هما أكبر البلدان ذات الأغلبية المسلمة في شرق البحر الابيض المتوسط. ويرى كلاهما نفسه على انه قوة اقليمية والآن كزعيم للعالم السني. تعود التوترات بينهما الى عهد

الامبراطورية العثمانية، إذ كانت مصر ولاية عثمانية حتى العام ١٨٦٧ حينما اصبحت حينذاك شبه مستقلة.

كانت مصر بالنسبة للعثمانيين، على الدوام، صعبة المراس. فعلى الرغم من انها تدار من قبل حاكم تعينه اسطنبول (الآستانة) وتدفع الضرائب الى السلاطين، إلاّ ان البلد تمتع على امتداد وادي النيل بحكم ذاتي، في واقع الامر في بحر آمد طويل من الحكم العثماني. واستعادت الكثير من السلطة بل حتى ان مصر سعت في القرن التاسع عشر للسيطرة على الامبراطورية العثمانية. ففي ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وفي ظل قيادة مُحَّد على باشا، حاكم مصر العثماني الالباني المولد وابنه إبراهيم باشا قائد الجيش احتلت قوة مصرية فلسطين وسورية، وهددت بالإطاحة بالسلطان العثماني في عقر داره. في الواقع، توغل ابراهيم باشا عميقاً في الاناضول وصولاً الى مدينة كوتاهية التي تبعد ٢٠٠ ميل عن اسطنبول. إلاّ ان تدخل المملكة المتحدة وفرنسا قد انقذ عرش السلطان واحتوى التهديد المصري (على الرغم من ان سلالة مُحَّد علي باشا أصبحت العائلة المالكة لمصر). بعد الثورة، بات البريطانيون اللاعبين المهيمنين على الساحة المصرية من ثم انفصالها عن الامبراطورية العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى، ومع انهيار الامبراطورية العثمانية، اتجهت الجمهورية التركية بانظارها غرباً نحو أوروبا ومنطقة بحر آيجه ولم تتطلع شرقاً الى مصر والعالم العربي، وهكذا سار البلدان كل في طريقه. ولجأ الكثير من مناوئي كمال اتاتورك مؤسس الجهورية التركية، ومنهم الشاعر مُحَّد عاكف ارصوي[1] الى مصر هرباً من اصلاحات اتاتورك العلمانية. وتحولت القاهرة مركزاً للانشطة المعادية لتركيا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

---

[1] ولد الشاعر مُحَّد عاكف المولود في اسطنبول سنة ١٨٧٣. عمل مدرساً في اسطنبول (١٩٠٦-١٩٠٧). وبعد إعلان المشروطية (الحكم الدستوري) (١٩٠٨م) ساهم في إصدار مجلة الصراط المستقيم التي لعبت دوراً كبيراً في الحياة العلمية والفكرية في ذلك العهد. كلّف، سنة ١٩٢٠ بشكل رسمي بكتابة نشيد وطني للجمهورية التركية الفتية. عاش لمدة طويلة في مصر بعد انتهاء حرب الاستقلال ونيل النصر وعاد الى اسطنبول في ١٧ حزيران/يونيو عام ١٩٣٦ من أجل العلاج . وتوفي في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٣٦ في بناية مصر في منطقة بيه اوغلو في اسطنبول .ان من أهم أعماله النشيد الوطني ومجموعة صفحات التي تتألف من سبعة كتب تضم جميع أشعاره. (المترجمة)

وازدادت العلاقات المصرية ـ التركية توتراً بعد الاطاحة بالنظام الملكي المصري في العام١٩٥٣.[1] فالإطاحة بالملك فاروق والنخبة ذات الاصول العثمانية التركية التي كانت ما تزال تدير البلاد قد اثار غضب انقرة. ولم يفعل وقوف حاكم مصر الجديد جمال عبد الناصر الى جانب السوفيت في الحرب الباردة سوى انه عمق الهوة بين انقرة والقاهرة. إذ كانت تركيا قد دخلت قبل ذلك بعام الى حلف الناتو واتخذت دورها بجدية كدعامة للقوة الغربية في الشرق الأوسط.[2]

في سبعينيات القرن العشرين، وفي ظل حكم الرئيس انور السادات غيرت مصر من وجهتها متجهة صوب موالاة الولايات المتحدة الأميركية. وفي ثمانينيات القرن الماضي، طرحت تركيا محورها الموالي للشرق الأوسط في ظل رئيس الوزراء تورغوت آوزال. ولكن بدلاً عن ان يسهل ذلك تحسين العلاقات بين البلدين، فان هذه التطورات لم تفعل سوى انها كشفت النقاب عن تنافسهما على شرق البحر الابيض المتوسط. فعلى سبيل المثال، خاب ظن تركيا بمصر ذلك انها لم تؤيد انقرة حول قضايا قبرص، واستاءت مصر، من جانبها، من شراكة تركيا الوثيقة مع إسرائيل والتي تفوقت على العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية.

---

[1] **جرت حركة التغيير السلمي التي قادها ضباط الجيش المصري الأحرار (الثورة المصرية) بقيادة جمال عبد الناصر في منتصف ليلة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢. وأعلن مجلس قيادة الثورة في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٥٣ بياناً بإعلان الجمهورية المصرية وإلغاء النظام الملكي في مصر. (المترجمة)**

[1] **أخذ الحزب الديمقراطي بزعامة جلال بيار وعدنان مندريس يربط تركيا شيئاً فشيئاً بالمعسكر الغربي، والولايات المتحدة على وجه الخصوص: فكان دخولها في حلف شمال الأطلسي (١٩٥١) ثم في سياسة الاحتواء الأميركية، ومشاركتها في الحلف البلقاني الذي لم يعمر سوى مدة قصيرة (١٩٥٣)، وفي حلف بغداد (١٩٥٥) الذي أصبح يدعى فيما بعد (١٩٥٨) منظمة المعاهدة المركزية أو السنتو. (المترجمة)**

[2] **أخذ الحزب الديمقراطي بزعامة جلال بيار وعدنان مندريس يربط تركيا شيئاً فشيئاً بالمعسكر الغربي، والولايات المتحدة على وجه الخصوص: فكان دخولها في حلف شمال الاطلسي (١٩٥١) ثم في سياسة الاحتواء الأميركية، ومشاركتها في الحلف البلقاني الذي لم يعمر سوى مدة قصيرة (١٩٥٣)، وفي حلف بغداد (١٩٥٥) الذي أصبح يدعى فيما بعد (١٩٥٨) منظمة المعاهدة المركزية أو السنتو. (المترجمة)**

التهدئة

دامت المنافسة الودية بين مصر وتركيا حتى نهاية الحرب الباردة، حينها جاء اوردغان. فعندما تولى السلطة في أنقرة الحزب الذي يرأسه رجب طيب اوردغان وهو حزب العدالة والتنمية (AKP) في العام ٢٠٠٢، اطلقت تركيا سياسة موالية للشرق الأوسط شرسة وتخلت عن توجه اتاتورك المؤيد لأوروبا. وزجت انقرة بنفسها في الصراع الإسرائيلي . الفلسطيني. واقامت علاقات أيضاً مع مختلف الاحزاب التابعة للأخوان المسلمين في الشرق الأوسط، بدءً من حماس الى الاخوان انفسهم في ليبيا ومصر. وكان مبارك حاكم مصر أنذاك، قد أخذ مسألة نشاط انقرة الجديد على محمل الجد، إذ رأى فيه ان يجيء على حساب المكانة المصرية في المنطقة، وانه تدخل في السياسة الداخلية لمصر. إلا ان الاقتصاد بين البلدين مضى قدماً. فما بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠١٣ ازداد حجم التجارة بين مصر وتركيا من ٣٠١ مليون دولار الى ٥ مليارات دولار. واضافت الخطوط الجوية التركية، الناقل الرئيس في تركيا، الاسكندرية والغردقة وشرم الشيخ الى قائمة رحلاتها المباشرة من اسطنبول.

وتعززت العلاقات بين البلدين حينما استقال مبارك في اعقاب الاحتجاجات الجماهيرية في شباط/فبراير ٢٠١١. فراح اوردغان يقدم تركيا بوصفها أنموذجاً للديمقراطية الإسلامية الحديثة. وحينما زار القاهرة في ايلول/ سبتمبر ٢٠١١، صورته الحشود المصرية بوصفه بطلاً. وعلقت لوحات كبيرة مرسوم عليها وجه اوردغان على امتداد الخط السريع من مطار القاهرة الى وسط المدينة. وعدت الصحف المصرية ان أي اصطفاف جديد مع تركيا لعله يشكل ضغطاً على إسرائيل. وصرح اوردغان انه يفكر في زيارة غزة إشارة الى الدعم التركي لحماس ولسكان غزة على حد سواء.

في نهاية المطاف، لم تتم الزيارة ويُنقل ان مرد الامر المعارضة التي ابداها المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصري الحاكم آنذاك. وعلى الرغم من ان تعليق اردوغان الذي حث فيه المصريين تبني العلمانية التركية قد أطلق العنان لنقد هائل بين صفوف الاسلاميين المصريين، إلا ان مناشدة اردوغان للمصريين للسعي وراء نهج جديد للسياسة ظلت قوية. إذ اضاف النجاح الاقتصادي الذي حققته تركيا الى مصادر الجذب التي تتمتع بها، فعلى الرغم من ان تركيا ومصر

لهما عدد سكان مماثل تقريباً، إذ يقدر عدد سكان مصر بـ ٨٨ مليون نسمة وعدد سكان تركيا بـ ٧٨ مليون نسمة، إلا ان نصيب الفرد الواحد في تركيا من إجمالي الناتج المحلي يقدر بـ ١٨.٥٠٠ دولار وهو يفوق بالتأكيد نصيب الفرد في مصر المقدر بـ ٣.٨٠٠ دولار.

الانتفاضة العربية

بحلول تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٣، كانت العلاقات التركية ـ المصرية في وضع يرثى له، حينما استدعت وزارة الخارجية المصرية السفير التركي الذي كان، في يوم ما، يتمتع بتأثيرٍ ونفوذٍ كبيرين لتبلغه ان لديه ٤٨ ساعة لمغادرة مصر. لا تثريب في ان صعود العلاقات المصرية التركية وتراجعها المفاجئ مرتبط مباشرة بدعم اردوغان للإخوان المسلمين ومعارضته الشديدة للحكم العسكري.

اصبح مرسي، العضو البارز في "مكتب ارشاد" الاخوان المسلمين رئيساً لمصر في حزيران / يونيو ٢٠١٢. وما لبث ان سعى لنيل الدعم التركي لتوقيع مبادرته الخاصة بسياسته الخارجية التي محورها قيام جماعة اقليمية تركز جُلّ اهتمامها على الأزمة السورية. وتضم الجماعة تركيا وايران والسعودية علاوة على مصر. إلا ان الجماعة سارت بخطى متعثرة بسبب الرفض السعودي لإشراك الإيرانيين، بيد ان مرسي نال دعم قوياً من تركيا. وزار اوردغان القاهرة مرة ثانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، مستصحباً معه هذه المرة وفداً كبيراً من الحكومة والقطاع الخاص. والقى خطاباً في جامعة القاهرة امتدح فيه مرسي لقراره سحب السفير المصري من اسرائيل على اثر الغارات الجوية الاسرائيلية على غزة واقترح ان تحالفاً مصرياً ـ تركياً قد يضمن السلام والاستقرار في شرق البحر الأبيض المتوسط، مشيراً ضمناً الى ان مثل هذا التحالف لعله يقيد قدرة إسرائيل على استخدام القوة. كما امتدح اوردوغان النشطاء المصريين الشباب لاطاحتهم بـ "دكتاتورية" مبارك، واعلن ان " مصر وتركيا يد واحدة مستغلاً شعاراً اذاع به الجيش المصري إلا وهو "الجيش والشعب يد واحدة."

ما لبث ان تبددت مطامح اردوغان باقامة شراكة إستراتيجية مع مصر، شراكة تكون فيها تركيا الشريك الأساسي وذلك حينما بدأت السلطة تفلت من يد مرسي. وبعد أمد وجيز من خطاب اوردغان في جامعة القاهرة، أصدر مرسي "الاعلان الدستوري" الذي يضع سلطاته

التنفيذية فوق المراجعة القضائية. ومن ثم اصطدمت هذه المطامح بدستور جديد صاغ الاسلاميون معظم مواده. وبدأت مظاهرات مناهضة لمرسي والاخوان المسلمين تزداد ضراوة، وانهارت محاولات عدة للحوار بين مرسي والاحزاب السياسية المختلفة. وبحلول ربيع العام ٢٠١٣، بدأت حركة التمرد ضد مرسي بتنظيم احتجاجات حاشدة حُدّد تاريخها في الثلاثين من حزيران/يونيو(٢٠١٣)، الذكرى السنوية الأولى لتولي مرسي الحكم. وعلى خلفية انتشار تقارير مفادها ان مرسي سعى لعزل السيسي عن منصبه وزيراً للدفاع، اصدر الجيش المصري تحذيرات مؤداها ان الجيش قد يتدخل " لمنع مصر من الدخول في نفق مظلم."

في تلك الأثناء، انهارت أيضاً الجهود الغربية والتركية لمساعدة مرسي في التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وتراجع مرسي عن سلسلة من الاجراءات الاصلاحية بعد ساعة فحسب من اعلان مكتبه لها.[1] عرضت تركيا على مصر صفقات تجارية امتيازية وشجعت الاستثمار التركي الخاص، إلاّ ان إدارة مرسي بدت مشلولة. ومع دنو احتجاجات الثلاثين من حزيران/يونيو(٢٠١٣)، ارسل اردوغان رئيس جهاز المخابرات القومي، هاكان فيدان لزيارة مرسي. وتشير تقارير لاحقة في وسائل الاعلام المصرية والتركية بأن مهمة فيدان كانت تحذير مرسي من انقلاب وشيك بل وربما حتى كيفية التصدي لذلك الانقلاب. وأياً كان المضمون الحقيقي للزيارة، فقد رأى فيها الجيش المصري وحلفاؤه من المدنيين البرهان والدليل القاطعين لوقوف اوردغان الى جانب مرسي والاخوان المسلمين.

وفي الثالث من تموز/ يوليو٢٠١٣، اعلن السيسي ان الجيش قد اطاح بمرسي واسقطه عن عرش السلطة بغية "انقاذ" مصر من شبح حرب اهلية. وهكذا أسدل الستار على العلاقة التركية التي نُسجت خيوطها بعناية ـ مع القيادة المصرية. واشار اوردغان الى السيسي واصفاً اياه بـ "طاغية " واتهم الحكومة المصرية المؤقتة انها تمارس "ارهاب دولة". في تلك الأثناء، فتحت انقرة

[1] **سعت مصر للحصول على قرض بقيمة ٤.٨ مليار دولار من صندوق النقد الدولي، في محاولة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي عانت منها وسد العجز في الميزانية والذي بلغ ١١ % من قيمة الدخل القومي. وكانت الولايات المتحدة طالبت بإجراء الإصلاحات الاقتصادية اللازمة للحصول على القرض. (المترجمة)**

ابوابها على مصراعيها امام المؤيدين للاخوان المسلمين وسمحت للمحطات التلفزيونية المناهضة للسيسي ان تعمل في تركيا.

وردت وسائل الاعلام المصرية بالمثل متهمة تركيا بدعم الحملة الارهابية ضد اجهزة الامن المصرية التي قدحت شرارتها في شبة جزيرة سيناء على اثر ازاحة الجيش لمرسي عن السلطة. وما لبث ان تحول السفير التركي القدير حسين عوني بوتسالي من شخص مرحب به عند اطياف السياسة المصرية الى شخص يواجه مظاهرات مناهضة لتركيا على ابواب محل اقامته. والغت تركيا ومصر خططاً لاجراء مناورات بحرية مشتركة في شرق البحر الابيض المتوسط. وأخيراً، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ طلبت وزارة الخارجية المصرية من بوتسالي مغادرة البلاد.

ومنذ ذلك الحين، اصبحت السياسة الاقليمية أكثر عنفاً. ففي صيف العام ٢٠١٤ دقت الحرب طبولها في غزة. وبينما سارع وزير الخارجية الأميركي جون كيري الى اجراء الوساطة لوقف اطلاق النار، عرضت تركيا (وقطر) ومصر خططاً للسلام منافسة بعضها بعضاً. وشكا المسؤولون المصريون لنظرائهم الأميركان ان تركيا سعت متعمدة استغلال غزة لتقويض المصالح المصرية.

من ثم، في ليبيا، إذ دعمت مصر والامارات العربية المتحدة حملة الجنرال خليفة حفتر ضد المليشيات الإسلامية التي كانت يُنقل انها مدعومة من قبل تركيا. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٤، لعب السيسي بورقة قبرص، فعقد قمة ثلاثية مع الرئيسين القبرصي واليوناني للتشجيع على اتفاق توريد الغاز الطبيعي من حقول في البحر قبالة سواحل قبرص الى مصر. ولا فصال في القول ان السيسي كان يسعى سعيه الحثيث لتحدي النفوذ التركي في شرق البحر الأبيض المتوسط.

الشقاق

ثمة قضايا شخصية تدلو بدلوها بعيداً عن القضايا الجيوسياسية في الشقاق الحاصل بين مصر وتركيا. ففي صيف العام ٢٠١٣، وبينما كان مرسي يواجه موجة استياء شعبية أدت في النهاية الى الاطاحة به، كان اوردغان يتلمس طريقه لمواجهة انتفاضة شعبية في تركيا وهي حركة جيري بارك (حديقة جيزي) الليبرالية. ورد الزعيم التركي باتخاذ اجراءات مشددة عنيفة. ان

اردوغان هو الزعيم التركي الأقوى منذ ان باتت البلاد ديمقراطية متعددة الاحزاب في العام ١٩٥٠ . مع ذلك، يبدو ان الزعيم التركي يخشى ان ما حصل لمرسي قد يحصل له. وما دام ان اوردغان غير قادر على التوّصل الى تفاهم مع الحقائق الجديدة للسياسة المصرية فان من العسير بمكان تطبيع العلاقات التركية ـ المصرية.

في الوقت عينه، يرى السيسي في اوردغان منافساً في شؤون المشرق العربي، وعلى نحو أكثر أهمية في الشؤون السياسية. فقد فاز الزعيم التركي حليف مرسي بأربعة انتخابات متتالية، ثلاثة منها برلمانية وواحدة رئاسية، جاعلاً من نفسه المثل اللامع للسياسة الأسلامية في الشرق الأوسط. وفي نجاح اوردغان، يرى السيسي تجسيداً لخصومه السياسيين. يدل هذا على ان العلاقات التركية ـ المصرية من غير المرجح لها ان تتعافى في المستقبل القريب، ما دام السيسي واروDغان على رأس السلطة. وفي واقع الحال، من المرجح ان يُزيد التنافس الاقليمي بين الدولتين من تغذية الصراعات بدءاً من غزة ومروراً بقبرص ووصولاً الى العراق.